النظام المصرفي الجزائري في إطار العولمة

وهراني مجدوب
أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة مستغانم

ملخص:

يلعب النظام المصرفي دور بالغ الأهمية، في الاقتصاد القومي نتيجة السياسة المالية والنفدية التي أساسها هذا النظام المصرفي القائم، الذي أصبح اليوم يتميز بالعالمية كمحصلة طبيعية للعولمة، وعليه العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية الجيدة في هذا الإطار تفرض على النظام المصرفي الجزائري أن يكتسب الإحترافية من خلال تأهيله للولوج في الأسواق المصرفية الدولية بأقل التكاليف الممكنة والسؤال الذي يطرح، هل النظام المصرفي الجزائري مؤهل لكتساب بعض خصائص العولمة المصرفية ؟ وهذا بالتحديد ما يهدف إليه هذا المقال.

Abstract:

The banking system play an important national economic role, as financial and monetery policy base on the banking system structer but today banks becam universal as result of globalisation so to make better international trad relation sheape must our algerian banking system be proffessionnel in international banking market so the question is it abel to do it ? We can find the answer in this articl.

مقدمة:

إن قطاع المصارف اليوم يشكل تحديا لمعظم الاقتصاديات النامية، نظرا للتغيرات الاقتصادية والمالية العالمية التي أفرزتها العولمة حيث أصبح أي اقتصاد وطني مجبرا على تكييف نظامه المصرفي وفق الآليات والمجريات والمستجدات المصرفية العالمية،في إطار ما يسمى بالعلاقات النقدية والمالية الدولية .

بالمقابل شهد النظام المصرفي الجزائري في ظل مسيرته القصيرة نسبيا مقارنة بالأنظمة المنتشرة عبر العالم، تغيرات مستمرة نتيجة التحولات الاقتصادية والهيكلية في الجزائر، فكل مرحلة إصلاحية للاقتصاد كان قطاع المصارف في مقد مة الأولويات باعتبار هذا الأخير أداة فاعلة ومحركة للاقتصاد وباقتناع السلطات المختصة بذلك فكل الإصلاحات الاقتصادية تبعها بالضرورة إصلاح للنظام المصرفي بحيث أول خطوة لهذه الاصلاحات كانت بما سمي بالاصلاحات المرحلية، ما يستدعي التنويههنا، كون هده الأخيرة جاءت عقب أزمة انهيار أسعار المحروقات 1986 باعتبار النفط مصدر الدخل الوحيد للاقتصاد الجزائري الذي تبنى نظام اقتصادي يعتمد على القطاع العمومي، حيث أثرت هذه الأزمة على أداء النظام المصرفي جراء افتقاد الاقتصاد الجزائري لتوازناته الكلية قي تلك الفترة، فجاءت اصلاحات 86-88 أين بدأ يستعيد البنك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجزائري العلاقة التجارية مع محيطه الاقتصادي وتعززت بصدور قانون النقد والقرض 90-10 الذي أعتبر نقلة نوعية ساهمت في التكيف مع الاتجاه نحو اقتصاد السوق وادخال جملة من الاصلاحات على المنظومة البنكية الجزائرية التي كانت من أهم شروط بنود الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والتي جسدتها اتفاقية الاستعداد الائتماني الاول والثاني واتفاقية التصحيح الهيكلي 94-98 حيث فتح المجال للقطاع البنكي الخاص المحلي والاجنبي تحت سلطة بنك الجزائر الذي استعاد صلاحياته كبنك مركزي، يحوز القطاع العام 90 بالمئة من حجم السوق بينما المصارق ذات الرأس مال الخاص تمثل 10 بالمئة فقط فتجربة البنوك الخاصة في الجزائر بدأت محدودة وجد محتشمة مقارنة باقتصاديات نامية أخرى حيث نجد فروع البنوك الأجنبية هي الأكثر تمثيلا لقطاع البنوك الخاص، بالمقابل البنوك الخاصة ذات الرأسمال المحلي رغم توسعها في بداية الانفتاح لكنها تراجعت نتيجة الافلاسات والاختلاسات مما تطلب سحب الاعتماد منها على شاكلة بنك الخليفة والبنك الصناعي التجاري وبنك المنى، وعليه تم تعديل قانون النقدوالقرض بالقانون 03 -11 الذي ركز على الرقابة البنكية كآلية للإنذار المبكر للتجاوزات والملاحظ أنه من هذه المرحلة إنطلق نوع آخر من الاصلاحات يتماشى والتحولات العالمية في إطار الاندماج في الاقتصاد العالمي بأقل التكاليف والسؤال الذي يطرح نفسه هل الإجراءات المتخذة من طرف السلطات المالية والنقدية الجزائرية كافية لمواجهة تحديات التوجهات الحديثة في إطار التحولات العالمية؟ فقبل الإجابة على هذا التساؤل يجب أن نتمعن بإفحاص على أهم الإجراءات والإنجازات لهذا القطاع الحساس الذي ينتظر منه أن يكون بالفعل محرك قاطرة النمو والتنمية في اقتصاد يسعى القائمين عليه جعله اقتصاد التنوع والتعدد لمصادر الدخل وهو أكبر تحدي في الألفية الثالثة لكل الجزائريين في ظل التغيرات والحركية العالمية المتسارعة في إطار مايسمى بالكوكبة أو العولمة.

1- مفهوم وخصائص العولمة المصرفية :

إن العولمة الاقتصادية تعني مجموعة من الحقائق المهيمنة التي تتمثل في تكامل أسواق النقد والمال الدولية، ونمو الصادرات العالمية بمعدلات تفوق الناتج العالمي الإجمالي، وتدويل الإنتاج، بمعنى توزيع إنتاج أجزاء السلعة أو الخدمة الواحدة على عدد من دول العالم ومناطقه حسب ما تحدده تكلفة الإنتاج ومعدلات الربح وهو ما أدى إلى ظهور أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي وتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات ورفع معدلات حركة الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة .

كما يقصد بالعولمة المصرفية، خروج المصرف من إطار التعامل المحلي إلى الأفاق العالمية حيث تعمل على دمج نشاط المصرف في السوق العالمية، وهذا لا يعني التخلي عما هو قائم وموجه إلى السوق المحلية الوطنية بل تعني الانتقال بمحيط النشاط المصرفي إلى أرجاء العالم مع الاحتفاظ بالمركز الوطني مما يجعل أداء المصرف أكثر اتساعا وشمولية.

إن العولمة المصرفية حالة كونية، فاعلة ومتفاعلة تخرج بالبنك من إطار المحلية إلى أفاق العالمية الكونية وتدمجه نشاطيا ودوليا في السوق العالمي، بجوانبه وأبعاده المختلفة وبما يجعله في مركز التطلع السريع نحو مزيد من القوة والسيطرة والهيمنة المصرفية أو ما يجعله يخضع للتراجع أو التهميش والانكماش. [1]

أي العولمة هذه تعبر عن صراع في إطار التكتلات والكيانات المصرفية بالغة الضخامة ومتعاظمة القوة والتي أصبحت تملك القدرة العالمية في التأثير في شكل واتجاهات السوق المصرفي العالمي المتعاظم في النمو، الانتشار والاتساع في كافة أنحاء العالم وفي نفس الوقت زيادة ثقل المراكز الوطنية وقدرة وكفاءة العقول وأصحاب الفكر الإبداعي على صناعة قواعد الارتكاز وحمايتها وصيانتها بشكل دائم ومستمر، ومن ثم فالعولمة المصرفية لا تعني أبدا التخلي عن ما هو قائم وموجه إلى السوق المحلية الوطنية، ولكنها تعني أكثر، اكتساب قوة دفع جديدة والانتقال بمحيط النشاط إلى العالمية مع الاحتفاظ بالمركز الوطني أكثر فاعلية ونشاطا لضمان الامتداد والتوسع المصرفي والاتساق الحيوي للأنشطة المصرفية التي يمارسها البنك إذ أن الكيانات المصرفية العملاقة بحكم علاقات القوة الاقتصادية الضخمة، والحجم الاقتصادي الكبير

[1] - محسن أحمد الخضيري، مفهوم العولمة المصرفية، مجلة أتحاد المصارف العربية ،العدد 236، ص4 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والأداء الاقتصادي الفائق أصبحت تملك قدرة عالية للتأثير في شكل واتجاهات السوق المصرفي العالمي الذي يتميز بالسرعة في النمو والانتشار دوليا .

1-1 الأسباب المؤدية للعولمة المصرفية :

يرجع اتجاه البنوك والمصارف نحو العولمة إلى الرغبة العارمة في التوسع والنمو والانتشار والهيمنة العالمية التي تستند إلى العديد من الأسباب أهمها ما يلي:[2]

- التطور الذي حدث في اقتصاديات المصارف وتشغيل البنوك وزيادة عددها وشدة المنافسة مما أدى إلى جعل الأسواق المصرفية المحلية أضيق من أن تستوعب كل ما تسمح به القدرات الإنتاجية للمصارف المحلية كما أنها في الوقت ذاته أصبحت لا توفر مجالا للحماية والاحتياط الاحترازي لتركز المخاطر وارتباطها بحكم التخصص وتقسيم العمل الدولي أو آليات التفاعل للنظام الرأسمالي الحر، فضلا عن اعتبارات النمو السريع للبنوك والمصارف العالمية والتي أدت إلى تهميش وتراجع دور المصارف المحلية وتناقص قدراتها حتى على المستوى المحلي وأصبح يتهددها خطر الابتلاع والاختفاء؛
- مشاركة المصارف في تشجيع سوق المال وتطويره عن طريق زيادة إقبال المدخرين للتعامل والتملك في أسهم وسندات الشركات المختلفة وذلك في إطار إنشاء وتأسيس شركات السمسرة وإدارة المحافظ وضمان وتغطية الاكتتاب والخصم من جانب والتعاون مع صناديق وشركات التأمين لإنشاء وتكوين صناديق استثمار تتعامل في أسواق رأس المال، وكذلك قيام الإدارات المتخصصة بالبنوك بحملات الترويج وبحوث السوق اللازمة في اتجاه وتنشيط الخدمات والأنشطة القائمة والمقدمة بها لتسهيل أداء عملية البيع والشراء للأوراق المالية، وإيجاد وتحديث خدمات جديدة، كالحفظ المركزي، لسرعة تداول هذه الأوراق في اتجاه آخر؛
- تطوير عدد كبير من المصارف، إطارها المؤسسي بما يدعم التحول نحو الصيرفة، الشاملة حيث دخلت هذه المصارف بقوة الى ميادين عمل جديدة، كالتمويل التأجيري وصيرفة الأعمال والأنشطة غير التقليدية وأنشطة أسواق رأس المال والتأمين المصرفي والخدمات المصرفية الخاصة وغيرها، وذلك عبر تأسيس شركات تابعة أو متفرعة أو خلق دوائر جديدة في المصرف لممارسة هذه الأعمال والأنشطة غير التقليدية؛
- ضخامة رؤوس الأموال الدولية وانسيابها وسرعة تدفقها من مكان الى آخر على اتساع دول العالم وامتداد أسواقه الدولية، واستحالة هذه الموارد والتقاضي عن فرص الاستفادة منها وتحويلها من مجرد أموال وافدة الى أموال مستقرة مستثمرة موظفة توظيفا جيدا، وفاعلا وما دعم هذا الأمر ظهور وتنامي الكتل النقدية ذات التأثير غير المحدودة، على حركة رؤوس الأموال وعلى قابليتها للتوظف وللاستثمار متوسط وطويل الأجل، وعلى قرارات المضاربين وانتقالهم من مركز نقدي الى آخر ومن أوجه معينة للاستثمار في مجالات أخرى؛
- تضخم وتنامي الشركات العابرة للقارات ومتعددة الجنسيات مما جعل منها إمبراطوريات من حيث القيمة المضافة، ومن حيث حجم الأصول ومن حيث حجم الأموال المتدفقة منها وإليها، والتي أصبحت تحتاج معها الى وجود بنك كوني يتيح لها خدماته المصرفية حيث ترغب وحيث تود أن تكون خاصة والعلاقة ما بين هذه الشركات وبنوكها تستلزم منها ان يكون نشاطها ومعاملاتها المصرفية محصورا في بنك ضخم، يتولى مسؤولية، وأمانة ومستقبل هذه الشركات وينمو ويتنامى معها ومن ثم فبحكم المصالح والمسؤولية تحتاج الى مصرف وحيد قادر على خدمتها ورعاية مصالحها؛

[2] - عزت عبد الحليم ،أسباب العولمة المصرفية ،مجلة اتحاد المصارف العربية، الكويت، العدد 236 ، ص 6 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تخفيض الحواجز أمام التجارة الدولية وازدياد تدفق السلع والخدمات، عبر الحدود حيث بلغ متوسط الصادرات العالمية ما قيمته 2.3 تريليون دولار سنويا خلال الفترة 1983- 1992 وازداد بأكثر من 3 مرات بما قيمته 7.6 تريليون دولار في 2001 ،فازداد الطلب على التمويل الدولي والسيولة؛[3]
- عولمة الوساطة المالية كجزء من الاستجابة للطلب على آليات الوساطة في تدفقات رؤوس الأموال في العام ألفين ما قيمته 7.5 تريليون دولار وهو ما يمثل زيادة تبلغ أربع مرات ما كانت عليه في 1990؛[4]
- ارتفاع اختلال التوازن في ميزان المدفوعات فقد أدى نمو احتياجات التمويل الخارجية للولايات المتحدة مسايرة مع الارتفاع الدائم للفائض الجاري لليابان، والاتحاد الأوروبي الى تحفيز نمو التدفقات المالية العالمية .

2-1 مراحل وأهداف العولمة المصرفية :

تعد العولمة المصرفية بمثابة تيار متدفق مستمر، تتحد عليه الارتكازات، والتوجهات، والهوية المصرفية للبنك الذي يشف طريقه نحو العولمة وتحتاج هذه الأخيرة الى أدراك البنى الذاتية للمصرف، حيث يجب ان تنمو بشكل يمكنها من تخطي الحدود الوطنية، ونشر شبكة فروع ووحدات على المستوى العالمي وفي اطار يتصف بكونه متكامل، متوافق، ومتسق.

ومن هنا تكون العولمة المصرفية منبعثة من داخل البنك حيث يتطلب قدرة غير محدودة على إنتاج الخدمات المصرفية فائقة الجودة، واستخدامها كمتغير جوهري لاختراق الأسواق المصرفية الدولية، والتواجد المؤثر فيها وابتلاعها تدريجيا، وهو أمر يتطلب العمل على مراحل تدريجية لاكتساب الآتي:[5]

- زيادة الفجوة المالية وتدعيم المركز المالي للبنك بالشكل الذي يجعله قادرا على تمويل عملية العولمة بجوانبها الانتشارية الجغرافية وجوانبها الخاصة بالمزايا التنافسية الحيوية؛
- تحقيق أكبر قدر ممكن من الحماية والصيانة والأمن والسرية بجوانبها الثلاثة: أمن المعلومات، وأمن المنشآت مع أمن أفراد وبالشكل الذي يدعم الصورة الذهنية الجماهيرية والانطباع المصرفي حول البنك عبر عدة مناطق من العالم، وذلك بخلق سمعة جيدة وعناصر جذب تسويقية، صحيحة وسليمة ومؤكدة تضمن للبنك نصيب متنام من السوق المصرفي؛
- تنويع وعصرنة قاعدة الخدمات والمنتجات، حيث عملت المصارف على تقديم خدمات مبتكرة في اطار صيرفة التجزئة، مثل بطاقة الائتمان والصرف الآلي وتقديم القروض الاستهلاكية والإسكانية وبرامج الادخار المرتبطة بالتأمين؛
- أصبحت عمليات التجميع والدمج والتملك وسيلة أساسية لدى الكثير من المصارف لا سيما الكبرى منها، وذلك للتوسع في مجال الأعمال والربحية وتحقيق وفرات الحجم ووفرات النطاق وخفض التكاليف ودخول ميادين عمل جديدة ،مما أدى إلى إحداث تقدم ملموس، وحيوي في أنشطة البنوك؛
- تطور أساليب الرقابة والإفصاح لدى عموم المصارف بحيث تم تحسين آليات الرقابة الخارجية والداخلية وسياسات الضبط الداخلي وتحسين طرق إعداد التقارير واعتماد معايير المحاسبة الدولية والشفافية المالية في إعداد البيانات المالية وبما يتلاءم والقواعد العالمية بتطوراتها المتواصلة؛

3- تشام فاروق، العولمة المالية وأثارها على القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في البلدان العربية، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم التطبيقية عمان، 2003 ، ص 3 .

4- نفس المرجع، ص 4 .

5- القطاع المصرفي العربي أمام تحديات الانفتاح، مجلة الاقتصاد والأعمال ، جانفي2000 ، ص38 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إعادة هيكلة طرق تقديم وتسويق الخدمات، والمنتجات المصرفية من خلال التركيز أكثر على قنوات الخدمة الذاتية أو قنوات التوزيعات المباشرة وتحويل الفروع من مراكز عمليات مستقلة إلى قنوات تسويق وبيع الخدمات المصرفية المباشرة للعملاء كذلك من الضروري التركيز على الخدمات المصرفية المقدمة على الشبكة المعلوماتية والدخول بقوة وفاعلية إلى ميدان التجارة الإلكترونية؛
- إحداث تقدم ملموس وحيوي في أنشطة البحث والتطوير في المصارف لتحسين الأداء والدخول إلى مجالات جديدة أفضل وأرقى، مع عدم تجاهل نظرية التخصص وتقسيم العمل، وكذلك مراعاة نظرية التكامل المصرفية.

من خلال ما سبق يمكننا أن نستنتج أن هذه المتطلبات التي لا يمكن للعولمة المصرفية أن تتحقق إلا بواسطتها وذلك بالعمل على توفير المناخ والجو الملائم أي الظرف الاقتصادي والتشريعي المناسب الذي من خلاله يستطيع المصرف أن يتحول بكل سهولة وأريحية لمصف المصارف العالمية ولكن في نفس الوقت لا بد أن تكون هناك مرحلة تمهيدية لهذه النقلة النوعية هذه المرحلة التي تتصف بإعداد أهم الخطوات المدروسة التي عبرها يمكن أن يتحول المصرف إلى العالمية حيث تتم العولمة المصرفية من خلال سيناريو ذكي يتم تصميمه وإعداده ضمن مراحل متتابعة والتي تضمن إجراء تعديلات هيكلية لإضفاء مزيد من المرونة والفاعلية ولتمكين البنك من تحقيق العولمة المصرفية ويحتوي هذا السيناريو على المراحل التالية: [6]

- إعداد وتصميم استراتيجية البنك للعولمة المصرفية ،أجازتها واعتمادها وتعميمها على كافة العاملين بالمصرف وزرع العقيدة الاستراتيجية داخل كل منهم والقضاء على كافة أشكال المقاومة الذاتية داخلهم نحو التطوير من أجل العولمة، ويتم ذلك بتأكيد الأمان الوظيفي والمواصلة المستقبلية لجني ثمار الخبرة والاستثمار البشري .
- تصميم سياسات تطبيق العولمة المرحلية، واعتماد تتابعها وفترة تنفيذ كل منها ومتطلبات تنفيذها المادية والبشرية وذلك كما يلي :
- وضع سياسة لانتاج الخدمات المصرفية التي سيتم تقديمها عالميا وإكسابها مزايا تنافسية خاصة في مجال الجودة الشاملة بمحاورها الثلاثة القائمة على :
  - السرعة الفائقة التي لا تحتمل أي تأخير؛
  - على الدقة الكاملة التي لا تترك مجالا لقصور أو احتمال الخطأ؛
  - على الفاعلية الإشباعية المتنامية التي تحقق الرضا التام للعميل .
- وضع سياسة لتسويق الخدمات المصرفية وبناء الإطباع الجماهيري والصورة الذهنية الايجابية عن البنك على مستوى العالم قادرة على تحقيق الإنقاذية المتواصلة والتوسع والانتشار .
- تصميم وأعداد الخطط التكتيكية اللازمة للتواجد على مستوى العالم وما يتصل بها من أنشطة مصرفية. وعلى هذا الأساس تكون العولمة المصرفية، تعتمد أساسا على التخصص وتقسيم العمل المصرفي، وذلك لاكتساب مزايا تنافسية تؤهل المصرف للتفوق على المنافسين وفي الوقت نفسه زيادة التبادل بين المصارف الأخرى والتخصص يتيح قدرة هائلة على التكامل وبدوره انتشار المجموعات المصرفية المتكاملة تتيح للمصرف القدرة الهائلة على امتصاص الضغوط ومعالجة المواقف الحرجة وعدم الوقوع تحت ضغط الأزمات حيث قدرة المصرف على الانتشار الجغرافي وتنويع مجالات النشاط وتوزيع المخاطر تصبح فاعلة في ظل التكاملية المصرفية المتبادلة بين وحدات البنك المتعولمة والمنتشرة على جميع مناطق العالم وباختلاف مراكزه وأسواقه . إن الأهداف التي تنادي بها العولمة المصرفية من أجل الإسراع للدخول في حلبتها تخفي ورائها رغبة عارمة لدى المصارف للتوسع والنمو والانتشار والهيمنة العالمية ومن هنا يمكن القول أن العولمة تعبر عن إرادة قوية نحو حيازة المزيد من القوة والسيطرة المصرفية .

[6]- عدنان الهندي، تحويل تحديات العولمة الى فرص نمو، مجلة أتحاد المصارف العربية ، العدد10 سبتمبر1998 ، ص7

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحقق العولمة المصرفية للبنوك العديد من الأهداف التي من بينها ما يلي: [7]

- أن يصبح البنك أكثر قدرة على إرضاء العميل وإشباع رغباته؛
- أن يصبح البنك أكثر كفاءة في استغلال إمكانياته وتفعيل قدراته؛
- أن يصبح البنك أكثر اقتصادية في تحقيق أكبر عائد من التكاليف التي يتحملها.

إن ظهور الشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للقارات التي أضحت تمثل إمبراطوريات من حيث القيمة المضافة التي تحققها عبر حجم الأصول، والأموال المتدفقة منها وإليها وبهذا صارت تحتاج إلى مصرف عالمي يتيح لها خدماته المصرفية عبر أماكن تواجدها في العالم وبالتالي هذه العلاقة التي تربط الشركة المتعددة الجنسية ومصرفها الخاص يتطلب من هذا الأخير أن يكون مصرف عالمي أو دولي كي يحصر معاملاتها ونشاطها المصرفي ويتولى هذا المصرف رعاية نشاط هذه الشركة وخدمة مصالحها عبر نقاط عديدة من العالم.

3-1 مظاهر العولمة المصرفية :

3-1-1 تحرير الخدمات المالية والمصرفية :

بدأت منظمة التجارة العالمية مطلع 1995 نشاطها الرسمي، بعد مفاوضات الجولة الثامنة للأتفاقية العامة للتعريفة والتجارة وبعد نجاح هذه الجولة وقيام هذه المنظمة العالمية إتسعت مسئولياتها لتشمل بالإضافة الى السلع كلا من الخدمات والجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية وتم تدعيم نظامها بقيام جهاز فعال لتسوية المنازعات التجارية للدول الأعضاء مما يعني انتشار المنظمة ضمن إطار العولمة

تسعى إذا هذه المنظمة الى تحرير التجارة من كافة القيود ورفع مستوى الدخل القومي وزيادة الطلب على الموارد والاستغلال الأمثل لها مع تسهيل عملية الوصول الى الأسواق، ويأتي العمل المصرفي ضمن الخدمات المالية حيث تضمن اتفاق التجارة الدولية في الخدمات أربعة ملاحق خاصة ببعض القطاعات الخدمية، وهي تعد جزءا لا يتجزأ من من الانفاق العام للخدمات وهي ملزمة لكافة الدول التي تنتسب الى هذا الانفاق.

تشمل هذه الاتفاقية كافة الخدمات ذات الطبيعة المالية التي يتم إنتاجها والتداول فيها من المنجين أو المتداولين لها، حيث تشمل خدمات التامين وكافة الأنشطة المرتبطة بها والوساطة والاستشارات وكذلك الخدمات المصرفية والمجالات المالية الأخرى ويستثني ملحق الخدمات المالية من هذه الخدمات كافة أنشطة البنوك المركزية أو السلطات النقدية في مجال ممارستها لأعمالها وتنفيذها لسياساتها وأهدافها ويستثني أنشطة الضمان الاجتماعي وصناديق التقاعد العامة ويؤكد الملحق حق البنوك المركزية للدول العضوة في اتخاذ الإجراءات التي تحمي المستثمرين والمودعين وحملة الأسهم بما يضمن الثبات والاستقرار في السوق المالي والنقدي على حد السواء وبالتالي للدولة الحق في أن ترفض الترخيص بالعمل لأي مصرف أجنبي أو شركة تأمين إذا لم تلتزم بمتطلبات السوق الوطنية المحددة في هذا المجال. بالإضافة الى ما سبق أشارت المادتان 19 و20 الى تعهدات في مجال الخدمات المالية وهي كالتالي:

- زيادة عدد التراخيص الممنوحة لتأسيس مؤسسات أجنبية وتوسيعها؛
- إلغاء أو إزالة شرط الجنسية أو الإقامة لأعضاء مجالس الإدارات أو المؤسسات المالية؛
- تحديد مستويات من المشاركة الأجنبية في أسهم الفروع أو الشركات الفرعية أو شركات تقديم الخدمات؛
- مشاركة مصارف مملوكة لأجانب في نضام الصكوك والتسويات .

وتتجه حاليا منظمة التجارة العالمية الى فتح أسواق الخدمات المالية أمام المصارف والمؤسسات المالية تدريجيا دون التأثير في اقتصاد الدولة بدون قيود أو اشتراطات و هي ما يمثل أهم التحديات التي تواجه المنظمة والدول التي هي في طريقها الى الانضمام .

[7]- نايف علي عبيد، مجلة المستقبل العربي، صادر عن مركز دراسات الوطن العربي ،بيروت ،1997

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-1-2 الاتجاه نحو الاندماج المصرفي:

يتميز الاقتصاد العالمي اليوم بالكيانات الاقتصادية الكبرى، لذلك يعد الاندماج من أهم التحولات التي شهدها القطاع المالي والمصرفي على الصعيد الدولي، باعتباره أحد المظاهر الأساسية للعولمة وأحد أهم التحديات للقطاع المصرفي الذي من شأنه أن يعزز القدرة التنافسية ويدعم القدرة على الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا المتقدمة وما يتولد عنها من منتجات مالية ومصرفية مبتكرة

الاندماج المصرفي هو تلك العملية المالية التي تؤدي إلى الاستحواذ على بنك أو أكثر بواسطة مؤسسة مالية أو مصرفية أخرى، بحيث يتخلى البنك المندمج عادة عن استقلاليته ويدخل في البنك الدامج ويصبح مصرفا واحدا ويتخذ المصرف الجديد اسما جديدا عادة اسم المؤسسة الدامجة أو اسم مشترك بينهما وتضاف أصول وخصوم البنك المندمج إلى أصول وخصوم البنك الدامج . ويعتبر التوسع في الاندماج المصرفي وتكوين مصارف عملاقة من أهم السمات المعاصرة للعمل المصرفي في ظل العولمة المالية.[8]

ان الاندماج المصرفي هو تلك العملية المالية التي تؤدي إلى الاستحواذ على بنك أو اكثر بواسطة مؤسسة مالية اومصرفية اخرى، بحيث يتخلى البنك البمندمج عادة عن استقلاليته ويدخل في البنك الدامج ويصبح مصرفا واحدا ويتخذ المصرف الجديد اسما جديدا عادة اسم المؤسسة الدامجة اواسم مشترك بينهما، وتضاف أصول وخصوم البنك المندمج إلى أصول وخصوم البنك الدامج . ويعتبر التوسع في الاندماج المصرفي وتكوين مصارف عملاقة من أهم السمات المعاصرة للعمل المصرفي في ظل العولمة المالية .

3-1-3 الاتجاه للصيرفة الإلكترونية :

يعرف الاقتصاد العالمي تحولات هامة أفرزتها معطيات مختلفة أبرزها وأهمها التطورات التكنولوجية خاصة ما تعلق منها بأنظمة الاتصال عن بعد، هذا التطور جعل الاقتصاد العالمي يستفيد من السرعة والفعالية التي يوفرها له، وظهر إلى الوجود أفكار اقتصادية جديدة تعكس هذه التطورات التي تسمح بتجسيدها، من هذه الأفكار نجد العولمة المالية.

والحقيقة أن من الأسباب الرئيسية التي أفرزت ظاهرة العولمة المالية، التقدم التكنولوجي الباهر في تكنولوجيات الإعلام والاتصال، حيث عرفت تقنيات الاتصال السلكية واللاسلكية تطورات رهيبة وفرت السرعة التي يحتاجها الاقتصاد كعامل من عوامل اختيار الزمن الضروري لاتخاذ وتنفيذ مختلف القرارات الاقتصادية.

نظرا لهذه التحولات التي شهدها العالم وما تشهده الساحة المصرفية من تغيرات تشمل تطوير جودة الخدمات المصرفية المقدمة والتحديات التي تواجه العمل المصرفي، لمواكبة الدخول في عصر التجارة الالكترونية والصيرفة الالكترونية. تعتبر المصارف من أكثر المؤسسات استخداما لتكنولوجيا المعلومات، فقد استفادت المصارف من هذه التكنولوجيا في تطوير وتوسيع الخدمات التي تقدمها، وفي زيادة انتشار الخدمات المصرفية،

وفي زيادة كفاءة وفاعلية العمل المصرفي، كما يتميز القطاع المصرفي بسرعة تبنيه للتطورات التكنولوجية المتلاحقة والاستفادة منها في إعادة تعريف الخدمات المصرفية وفي استحداث الكثير من الخدمات الجديدة والتي لم يكن ممكنا أن تتواجد لولا الثورة التكنولوجية وإفرازاتها المتلاحقة، فقد ارتبطت فروع المصرف المختلفة مع بعضها البعض من خلال شبكات الحاسوب منذ عقود مضت، مما ساعد عملاء المصرف على الاستفادة من خدمات المصرف بغض النظر عن الفرع الذي يتعاملون معه، كما أن استخدام أجهزة الصرف الآلي والتي مضى على استخدامها عقد، مكن العملاء من الاستفادة من الخدمات المصرفية على مدار الساعة، كما زاد استخدام البطاقات الائتمانية من خلال

[8]- عبد المطلب عبد الحميد ،العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الأسكندرية،2001 ، ص153 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أجهزة الصرف الآلي المختلفة، من المرونة المتاحة لعملاء المصارف. إن التطورات التكنولوجية الحديثة في مجال الأجهزة والبرمجيات والاتصالات قد ساعدت المصارف على إعادة هندسة عملياتها الإدارية وتنويع خدماتها المصرفية، كتقديمها من خلال الإنترنت. [9]

3-1-3 ترسيخ مبادئ الحوكمة المصرفية:

تعنى الحوكمة في الجهاز المصرفي مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك، وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين، والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية. وتنطبق الحوكمة في الجهاز المصرفي على البنوك العامة والبنوك الخاصة والمشتركة.

وتتمثل أهم العناصر الأساسية في عملية الحوكمة في مجموعتين: [10]

- تمثل المجموعة الأولى: الفاعلين الداخليين، وهم حملة الأسهم ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمراقبون والمراجعون الداخليون؛
- أما المجموعة الثانية: فتتمثل في الفاعلين الخارجيين، المتمثلين في المودعين، وصندوق تأمين الودائع، ووسائل الإعلام، وشركات التصنيف والتقييم الائتماني، بالإضافة إلى الإطار القانوني التنظيمي والرقابي.

وترتكز الحوكمة – كما سبق القول - على عناصر أساسية لابد من توافرها حتى يكتمل إحكام الرقابة الفعالة على أداء البنوك، تتلخص في الشفافية، وتوافر المعلومات، وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، والنهوض بمستوى الكفاءات البشرية من خلال التدريب.

ولا يرتبط نجاح الحوكمة في الجهاز المصرفي فقط بوضع القواعد الرقابية، ولكن أيضا بأهمية تطبيقها بشكل سليم، وهذا يعتمد على البنك المركزي ورقابته من جهة، وعلى البنك المعني وإدارته من الجهة الأخرى.

2 - النظام المصرفي الجزائري والاتجاهات المعاصرة للعولمة :

2-1 الحوكمة المصرفية في الجزائر :

الحوكمة في الجزائر جاءت من خلال الأمر 03-11 وكانت بمثابة نقطة تحول للنظام المصرفي الجزائري إثر فضيحة الخليفة بنك حيث أعطيت الإشارة للبدأ في تطبيق سياسة إشرافية مستقلة على المصارف بتدعيم النظام المصرفي بأهم الآليات والميكانزمات العالمية المستحدثة في هذا المجال، وبدأ العمل بالتسريع في تطبيق معايير لجنة بال2 الدولية وذلك كإجراء أولي من خلال الرفع من رأسمال المصارف والمؤسسات المالية الناشطة مع إعادة النظر في آليات منح الإعتماد،وتدعيم استقلالية بنك الجزائر في الإشراف على السياسة النقدية ومراقبة الصرف،حيث أضحى مستشار السلطة التنفيذية،وما تجب الإشارة له أنطلاقا من هذه المرحلة تراجع حجم البنوك الخاصة المحلية التي لم تثبت قدرتها على فك حصة سوقية لها على غرار المصارف الأجنبية، كما تم منع المصارف العاملة بالجزائر عمومية أو خاصة من تمويل فروع لها أو تمويل مؤسسات لحملة الأسهم في المصرف، تفاديا لإعادة سيناريو الخليفة بنك، ولكن مؤخرا بدأت السلطة النقدية في فتح ورشة للنظر كيف يمكن السماح بهذا الإجراء دون المساس بسلامة المصارف ومن ثم سلامة الجهاز المصرفي. لكن هذه الإجراءات المتخذة في إطار الإشراف المحكم على المصارف لم تكن كافية بدليل أن الهزات والفضائح المالية المصرفية لم تتوقف بل طالت حتى المصارف العمومية، على شاكلة فضيحة إحدى وكالات البنك الوطني الجزائري بالعاصمة باختفاء 3500 مليار دينار جزائري في سنة 2005 .

إن التحول للعمل بالنظام المحاسبي المالي ابتداءا من سنة 2010 يعد إنجاز وحدث هام في إدارة الاقتصاد الجزائري بصفة عامة، والقطاع المالي والمصرفي بصفة خاصة،حيث دخل هذا الأخير حيز نظام الحسابات بالمعايير الدولية مما يسهل عملية الإنفتاح على العالم الخارجي من

[9]- عامر عبد الرحمن الشيخ"الاستخدامات الإلكترونية في القطاع المصرفي"مجلة الدراسات المالية والمصرفية،المجلد:19 العدد2:يونيو2002 ص4

[10]- محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها، معهد الشيرازي الدولي للدراسات بواشنطن،2012

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جهة واكتساب الآليات الدولية للرقابة والإشراف والمراجعة للقوائم المالية في سياق الحوكمة المصرفية التى أصبحت مطلبا وتيارا عالميا جراء سلسلة الفضائح المالية التي أودت بالاقتصاد العالمي لأزمة مالية ابتداء من 2008 والتي كان تأثيرها على القاصي والداني من ربوع المعمورة.

إن الأزمة المالية العالمية أدت إلى إعادة النظر في معايير لجنة بال الدولية حيث أخطرت جموع المصارف المركزية في العالم بالمعايير الدولية للجنة بال3 وكانت الإجابة من طرف بنك الجزائر المركزي برفع رأس مال المصارف الفاعلة من جديد لينتقل من 2.5 مليارديناز إلى 10 مليارديناز جزائري في نهاية ديسمبر 2008 كنتيجة للتحوط من الأزمة وتفعيل إتفاقية بال 2 التي تم دخولها حيز التنفيذ في2005 بالجزائر.[11] واصلت السلطات المعنية سياسة الإصلاحات المصرفية في إطار تبني سياسة الحكامة والحوكمة بصدور الأمر10-04 بتاريخ 26 أوت 2010 القانون المعدل والمتمم للقانون 03-11 حيث جاءت بعض التعديلات والإضافات تنصب في تقوية بنك الجزائر والهيئات الرقابية التابعة له،كما فرض على المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية العاملة بالجزائر على ضرورة فتح حساب جاري لها لدى بنك الجزائر وهذا بمثابة احتياط احترازي، بالمقابل تم وضع الآليات المحكمة لجعل المؤسسات النشطة بالجزائرلا تقوم بتحويل أرباحها الناتجة عن الاستثمار في الطاقة وما شابه ذلك إلا عن طريق بنك الجزائر الذي يحدد الإجراءات وفق ما تفتضيه التعديلات الجديدة في هذا الشأن،إلى جانب منع المصارف والمؤسسات الأجنبية المستثمرة في الجزائر عدم التنازل عن الأسهم لأي طرف خارجي دون إخطار السلطات بالجزائر وأخذ الموافقة من الهيئات المختصة.

إن الأمر 10-04 جاء ليعمق الدور الإشرافي لبنك الجزائر والهيئات التابعة له ويعزز آلية الإنذار المبكرلتجنب الكوارث المالية -إن جازت العبارة- في ظل معطيات دولية متأثرة بالأزمة المالية العالمية.

2-2 عصرنة وسائل الدفع:

تطور قطاع المصارف في العالم تجاوز مرحلة الخدمات التقليدية حيث أصبح يقدم خدمات مواكبة لعصر العولمة والتطور التكنولوجي، تعتمد على الرقمنة والتكنولوجيات الحديثة فلاكتساب تنافسية للاقتصاد يجب تحديث البنية الإلكترونية للمصارف في إطار تحديث القطاع المصرفي.

إن تزايد احتياجات المتعاملين للمنتجات الإلكترونية فرض على القطاع المصرفي الجزائري اللحاق بأهم المستجدات الإلكترونية والتي أصبحت ضرورة حتمية تفرضها التكنولوجيا المتنامية في السوق العالمية .

إن نظام الدفع الإلكتروني وبطاقات الائتمان في الجزائر أخذ شوط معتبرا حيث بدأ الإعداد للدخول لهذه المرحلة منذ 1995 إلا أنه لا يزال في مرحلته الأولى على خلفية التأخر المتكرر للبرنامج الرامي إلى تحديث نظام الدفع المصرفي الإلكتروني وقد بدأ تفعيل هذا التوجه بشكل ملموس مع بداية الألفية،حيث بدأت تجربة الدفع الإلكتروني ولقيت تجاوب واستحسان المتعاملين، مما أدى إلى تضاعف عدد الأجهزة الإلكترونية، لسحب النقود المتعارف عليها بالصراف الآلي،التي تم وضعها على واجهات البنوك والمؤسسات المصرفية، كما دخلت الجزائر المرحلة الأولى للتسوق عبر الانترنت،حيث أصبح يتداول بالسوق الجزائرية 420000 بطاقة دفع إلكترونية كلاسيكية و52000 بطاقة دفع ذهبية وزعت لزبائن 17 مؤسسة مصرفية نهاية 2008 مع العلم أن هذه المؤسسات كانت قد تعاقدت فيما بينها للدفع الآلي مابين البنوك وحسب الإحصائيات الأولية لشركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك " ساتيم " بلغت نسبة التعاملات المصرفية عبر هذه البطاقات 7500عملية يومية تتم عبر 2120 نهائي الدفع الإلكتروني الموزعة على التجار و640 موزع آلى للنقود، كما تم توزيع 850000 بطاقة جديدة نهاية 2009 من طرف المؤسسة المعنية مع زيادة عدد الموزعات الآلية ب720 صراف آلي جديد و4300 نهائي الدفع الإلكتروني على مستوى التجار وهذا ما أدى إلى تقديم دفعة قوية لمشروع التجارة الإلكترونية بالجزائر،[12] التي تدخل ضمن مجموعة من المشاريع التي تحضر لها السلطات

[11]- موقع بنك الجزائر المركزي www.bankofalgeria.dz

[12]- فضيلة شريوف، أثر التسويق الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية، رسالة ماجستيرفي التسويق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص140

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في إطار البدء بالعمل بنظام الحكومة الإلكترونية نهاية 2013 وعلى هذا الأساس كانت شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك في النصف الثاني من 2009 قدأطلقت عمليات الدفع الإلكتروني لشراء المنتوجات عبر الانترنت أو من عند التجار، ومن الملاحظ أن شركة النقد الآلي أوجدت للتكفل بتطوير القطاع المصرفي والتجاري بالجزائر من خلال وضع قاعدة بيانات معلوماتية للدفع الإلكتروني بالجزائر في إطار إصلاح المنظومة المصرفية فعملت على الرفع المستمر من نسبة استخدام البطاقات الالكترونية والرفع من عدد مراكز التوزيع حيث حققت من خلال هذا التوجه الوصول إلى 01 مليون بطاقة إلكترونية مستعملة بداية 2011 وتراهن السلطات اكتمال نظام سداد الكتروني للشيكات ونظام لتسوية المدفوعات بين البنوك نهاية 2014 لتطوير النظام المصرفي الذي لا يزال يعاني ضعفا تقنيا، فآخرالأرقام الواردة من بنك الجزائر تشير أن 40 بالمائة من الكتلة النقدية يستحوذ عليها الاقتصاد الموازي بمعنى من بين كل 10 أشخاص تسعة قرروا أن يكونوا خارج النظام المصرفي وبالتالي الغرض من تحديث وسائل الدفع حصر الاقتصاد الموازي والعمل على التحكم فيه من خلال التحكم المحكم في الكتلة النقدية

2-3 توسيع الشبكة المصرفية:

تعتبر السوق المصرفية الجزائرية واعدة في ظل استقرار اقتصادي بدأ يلوح في الأفق طيلة العشرية الماضية،هذا ما جعل الاستثمار الأجنبي المباشر يأخذ منحى تصاعديا بدأ من سنة 2000 حيث أخذ قطاع المحروقات حصة الأسد بحكم الميزة النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري في هذا المجال ولكن مع هذا كان للقطاع المصرفي حصة مميزة فقد تزايد عدد المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية المعتمدة من طرف بنك الجزائر، ليصل العدد الإجمالي للمؤسسات المصرفية التي يضمها القطاع المصرفي في الجزائر نهاية 2012 مابين 20 مصرفا و9 مؤسسات مالية أي 29 في المجموع والعدد مرشح للارتفاع نظرا لطلبات الاعتماد المودعة لدى بنك الجزائر.

وقد تحدث الكثير من المصرفيين عن مبدأ الانتشار وهناك نماذج تناولت عملية الانتشار بطريقة أو بأخرى كنموذج كاميرون الذي وضع عام 1967 حيث يرى أن لكل 10000 نسمة فرع واحد لبنك فمبدأ هذا النموذج مبني على عرف دولي حيث يتم قياس عدد الفروع من خلال العلاقة التالية: حاصل قسمة عدد الفروع على عدد السكان مضروب في عشرة ألاف فإذا كانت تساوي واحد فهو العدد المثالي للتوزيع أو الانتشار وإذا كانت أكبر من الواحد فهناك انحراف موجب بمعنى هناك انتشار كبير للبنوك وقد يكون هذا الانتشار أكبر من الحاجة إليه مما يشكل عبئا كبيرا من حيث التكلفة على المصارف وبالتالي انخفاض ربحية البنك أما إذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد أي هناك انحراف سلبي بمعنى انتشار البنوك حسب هذا النموذج غير كافية وبالتالي لا تصل الخدمة المصرفية إلى شريحة معينة من الناس ممن هم في حاجة إلى هذه الخدمة المصرفية وقد طور هذا النموذج إلى الأخذ بعدد السكان المنتجين فقط.[13]

إن درجة الانتشار المصرفي تبقى ضعيفة إذ تقدر بشباك لكل 26000 ساكن في الجزائر، بينما تقدر المعايير الدولية شباك لكل 3000 و5000 ساكن، فضلا عن سوء توزيع شبكة البنوك فالتغطية البنكية ضعيفة في الكثيرمن المدن الهامة أما في الفترة الحالية ارتفعت هذه النسبة في الجزائر لتصل 0.41 حيث كانت في التسعينات 0.22 فرغم أن النسبة ارتفعت عن النسبة المسجلة سابقا إلا أن انتشار البنوك يبقى غير كافي وبالتالي لا تصل الخدمة المصرفية إلى شريحة كبيرة من الناس فهناك فرع بنكي لكل 24000 شخص مما يعني هناك نقص في التغطية والاستيعاب رغم التطور الملاحظ في عدد المصارف الناشطة، التي بدأت مؤخرا العديد منها وبالخصوص الأجنبية التوسع بفتح فروع في مناطق متعددة،لكن يبقى تحدي الرقعة الجغرافية التي تمتع بها الجزائر فالمصارف تحبذ عادة الإنتشار في المناطق ذات الكثافة والحركية الاقتصادية.

2-4 استقرار الوضع النقدي والمالي:

يتميز الوضع النقدي والمالي في الآونة الأخيرة، بالاستقرار والدعم على مستوى التوازنات الداخلية والخارجية، ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول وما نجم عنه من زيادة معتبرة في إيرادات الدولة من بين المعايير التي أكّدت على النتائج المالية المحققة في السنوات الأخيرة،

[13]- جميل الزيدانين السعودي، أساسيات في الجهاز المالي، دار وائل للنشر، طبعة 1999، الأردن، ص 124 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هناك ثلاث معايير تتعلق بمتانة الوضع الخارجي، وهي تحسن ميزان المدفوعات وحجم احتياطات الصرف والتحكم في المديونية الخارجية، كما ساهم إنشاء صندوق ضبط الإيرادات في وظيفة تسديد الديون العمومية وتوفير الاحتياطات، بالإضافة إلى لعب دور استراتيجي في التخفيف من الصدمات الخارجية، عن طريق التكفل بالنقص في قيمة الجباية البترولية تحت السعر المرجعي للبترول، مما سمح باستقرار نفقات الميزانية التي كانت سابقا تتذبذب بتراجع الإرادات النفطية.

كما تعكس حالة السوق النقدية اليوم، ظرفا نقديا استثنائيا من حيث تراكم الأرصدة الداخلية والخارجية فمنذ سنة 2001 بدأت تعرف السوق النقدية سيولة مفرطة على الرغم من جهود بنك الجزائر من أجل تقليص حجم هذه السيولة والتي ساعد توجيه الموارد المالية نحو الدولة باعتبارها مستثمرا عموميا من الطراز الأول، في زيادة قدرات امتصاص السيولة خاصة مع انطلاق مختلف برامج الإنعاش التي بادرت بها السلطات خلال الفترة : 2001-2014 حيث كان مستوى الامتصاص معتبرا بالمقابل بلغ احتياطي الصرف بالجزائر 182 مليار دولار في سنة 2011 مقابل 162 مليار دولار في 2010 حسب تقديرات بنك الجزائر حول الاتجاهات المالية والنقدية وقد بلغ عتبة 240 مليار دولار نهاية 2012 مما زاد في تحسن الوضع وتراجع المديونية إذ أصبحت الجزائر من الدول التي تتمتع بالملاءة المالية أو القدرة على السداد ويعد إقراض الجزائر لهيئة صندوق النقد الدولي،نقطة تحول في التاريخ المالي للجزائر وهذا ما يؤكد الأريحية المالية للجزائر في ظل ارتفاع الإيرادات النفطية، والسؤال المطروح هل هذه الأريحية مستمرة فهي تابعة لقطاع وليست نابعة من مصادر متنوعة مما يجعل سلامة هذا الاستقرار المالي مهدد بانهيار أسواق الطاقة المعهودة .

2-5 التحديات الراهنة للقطاع المصرفي:

أصبحت السوق المصرفية الآن أكثر اتساعا وأكثر منافسة وأكثر مخاطرة وأكثر خضوعا لإشراف جهاز المنظومة الرقابية على المستوى الدولي والمحلي ولذلك تعمل المصارف على مواجهة تحديات البيئة الحديثة من خلال عدة وسائل أهمها:

- الاندماج بين البنوك لظهور كيانات كبيرة قادرة على المنافسة والوقوف أمام الوحدات الأجنبية العملاقة التي قد تغزو أسواقها التقليدية؛
- التنويع في المنتجات والخدمات التي تنتجها وتقدمها لتخفيض المخاطر والتعامل مع الابتكارات المالية في هذا المجال وكذلك التنويع في التعامل مع عملاء عدة مناطق جغرافية مختلفة وقطاعات عديدة بما يضمن عدم التركز أو بمعنى آخر التوجه نحو الشمولية والإنتشار؛
- استخدام التقنية الحديثة لمواجهة متطلبات المرحلة القادمة مثل الصرافة عن بعد والصرافة عن طريق الأنترنت والتسويق الالكتروني؛
- تعميق استقلالية ودور البنك المركزي في الإشراف والرقابة على أعمال البنوك.

وفي ظل هذه التحديات وجدت المصارف أو القطاع المصرفي الجزائري نفسه مجبراً على التأقلم والتكيف مع هذا المحيط الجديد حيث قام بعدة محاولات للوصول إلى هذا الهدف وإعطاء البنوك دورها الحقيقي والفعال في التنمية.

وصل القطاع المصرفي في العالم بعد الأزمة المالية إلى مرحلة يستطيع أن يضع ضوابط للمخاطر وأطر رقابة كافية فعديد البلدان لديها قوانين تحمي من الإفلاس وحوكمة للمصارف مما جعل الأنظمة المصرفية أكثر مقاومة للصدمات حيث يقول ديرمين:[14] " عندما يكون الدائنون معرضين للخطر ستكون هناك ضغوط كافية للحد من المخاطر في النظام البنكي". ومن ناحية أخرى، زادت البنوك رؤوس أموالها بكميات كبيرة في العامين الماضيين، لذلك نسب رأس المال هي أعلى بكثير مما كانت عليه من قبل، في كثير من الاقتصاديات، تكون الخدمات المصرفية للأفراد مربحة جدا، ولذلك فإن الربحية المحتملة للبنوك ستكون معتبرة أيضا حيث تكون بمثابة تغطية على المخاطر المصرفية المحتملة .

إن الإنجازات التي حققها النظام المصرفي الجزائري في الآونة الأخيرة تعد مهمة لكنها غير كافية إذ ما تطلعنا إلى التحولات والمستجدات العالمية قي هذا الشأن فمن حيث المقارنة بحجم رؤوس الأموال المصرفية تعد متدنية لما عليه مثيلتها في دول ناشئة إن لم نقل متقدمة إن هذا

[14]- أستاذ الدراسات المالية والمصرفية بجامعة إنسياد، الصحيفة الإلكترونية، الاقتصادية،20 -03- 2012

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العامل بالذات لا يسمح للمصارف الجزائرية أن تتحول إلى مصارف دولية أو تحويل جزء من رؤوس أموالها إلى استثمارات في مناطق مربحة من العالم على الاقل محاولة الإنتشار عربيا فهذا غير وارد على الأقل في الظروف الراهنة، وهذا ما يجعل القطاع المصرفي شبه معزول عن الأسواق المصرفية الدولية.

إن درجة تأثر القطاع المصرفي الجزائري إبان الأزمة المالية العالمية الأخيرة كانت شبه معدومة ولكن هل هذا يعتبر مؤشر صحي أم لا، لقد اختلفت الأراء في ذلك فاتجه البعض أن التأثير كان غير مباشر اقتصر على تغيرات أسواق العملات والبعض يرى أنه تأثيرا مباشرا مادام عاد مباشرة على تراجع احتياطات الصرف ولو نسبيا في تلك الفترة من خلال الإتجاهين يمكننا الجزم في كلا الحالتين أن النظام المصرفي الجزائري، تأثر ويتأثر بالتحولات العالمية وهو يعمل في هذا الإتجاه ولك بخطى ثابتة أن لم نقل بطيئة بمعنى آخر أن حركة الإصلاحات ليست جد متسارعة فمن ناحية هناك إلتزام بقواعد إتفاقية بازل الدولية والعمل على تطبيق حيثياتها ومن ناحية أخرى هناك تأخر في الانفتاح العالمي للمصارف الجزائرية على الأسواق العالمية كما أشرنا إلى ذلك سابقا .

خاتمة:

قطع النظام المصرفي في الجزائر شوطا كبيرا من الإنجازات من خلال عديد الإصلاحات التي شهدها ولكن لم تعد كافية في ظل التوجهات العالمية المعاصرة فالمصارف اليوم أصبحت أكثر شمولية ولا تؤمن بالحدود الجغرافية.

إن غياب سوق مالية فاعلة لجلب رؤوس الأموال، تعد حجرة العثرة للاقتصاد الجزائري الذي يبحث عن التنوع، الذي يمكن لقطاع المصارف أن يكون له دورا كبيرا في هذا التنوع المنشود لمصادر الدخل الوطني ولكن تبقى محدودية رؤوس أموال المصارف العاملة في الجزائر والتي تعود في غالبيتها للقطاع العمومي من بين أحد مثبطات العمل المصرفي الدولي إلى جانب تراجع وانحصار الرأسمال المصرفي الخاص المحلي الذي يكاد شبه معدوم كأحد إفرازت أزمة بنك الخليفة ومازاد الطين بلة هو المصارف الأجنبية العاملة في السوق الجزائرية التي اقتصر دورها فقط على تسهيلات التمويل للتجارة الخارجية فهي لم تساهم في إنعاش الاقتصاد الجزائري بالشكل المطلوب.

وعليه، ومما سبق أصبح على السلطات المعنية اليوم وأكثر من أي وقت أن تضع استراتجية واضحة المعالم كي تساهم من رفع مساهمة هذا القطاع الحساس والاستراتيجي في النمو والتنمية من خلال إيجاد الشركاء المحليين والدوليين القادرين على تطوير قطاع المصارف بما تقتضيه التوجهات العالمية .

قائمة المراجع :

1. جميل الزيدانين السعودي، أساسيات في الجهاز المالي، دار وائل للنشر، طبعة 1999 ، الأردن ؛
2. عبد المطلب عبد الحميد ،العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الأسكندرية،2001 ؛
3. محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها، معهد الشيرازي الدولي للدراسات بواشنطن، 2012.
4. تشام فاروق، العولمة المالية وأثارها على القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في البلدان العربية، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم التطبيقية، عمان، 2003؛
5. عامر عبد الرحمن الشيخ، "الاستخدامات الإلكترونية في القطاع المصرفي"مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد:19 العدد2: يونيو2002
6. عدنان الهندي، تحويل تحديات العولمة الى فرص نمو، مجلة إتحاد المصارف العربية، العدد10 سبتمبر1998؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7. عزت عبد الحليم ،أسباب العولمة المصرفية، مجلة اتحاد المصارف العربية، الكويت، العدد 236؛
8. القطاع المصرفي العربي أمام تحديات الانفتاح، مجلة الاقتصاد والأعمال، جانفي2000؛
9. محسن أحمد الخضيري، مفهوم العولمة المصرفية، مجلة إتحاد المصارف العربية، العدد 236؛
10. نايف علي عبيد، مجلة المستقبل العربي، صادر عن مركز دراسات الوطن العربي، بيروت،1997 .
11. فضيلة شريوف، أثر التسويق الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية، رسالة ماجستيرفي التسويق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com